

## غياب وجدي شبلي ملاط ١٩١٩ - ٢٠١٠ الوزير ونقيب المحامين والرئيس الأول للمجلس الدستوري



غاب أمس عن ٩١ سنة الوزير سابقاً ونقيب المحامين سابقاً والرئيس الأول للمجلس الدستوري وجدي ملاط، ابن شاعر الارز شبلي ملاط، فغابت معه احدى الصفحات الاكثر اشراقاً وغنى وتألقاً في مجالات الفكر والثقافة والقانون. وهذه محطات في سيرته:

ولد وجدي الملاط في بعيدا في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

والده شاعر الأرز شبلي الملاط ووالدته ماري شكرالله كريمة الدكتور الياس شكرالله أحد كبار الأطباء المتخرجين في الطب من مدارس الأستانة في مطالع السبعينات من القرن التاسع عشر. تابع دروسه الثانوية في مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت، ونال فيها جائزة الشرف باللغة العربية عام ١٩٣٦.

حاز على الفصاحة باللغة الفرنسية عام ١٩٣٧ في مباراة خطابية جرت بين جميع طلاب صفّي الخطابة والبيان، وبينهم عدد كبير من الطلاب الفرنسيين. أعدّ للحصول على شهادة الليسانس باللغة اللاتينية بواسطة أستاذ موفد من جامعة ليون الفرنسية، غير أن تعذر حضور لجنة فاحصة من فرنسا الى بيروت أثناء الحرب العالمية الثانية حال دون تقديم الامتحان.

المحامي  
نال شهادة الحقوق في كلية الحقوق الفرنسية التابعة لجامعة القديس يوسف عام ١٩٤١، وتسجل محامياً لدى نقابة المحامين في بيروت.

بدأ حياته في المحاماة متمرنأ سنة كاملة في مكتب المحامي الكبير يوسف السودا ثم انتقل الى مكتب النقيب السابق الشيخ ادمون كسيار من عام ١٩٤٣ الى عام ١٩٤٨، وكان من زملائه في التمرن المحاميان اوغست باخوس وميشال معوض.

فتح مكتباً مستقلاً له عام 1949، اثر رجوعه من باريس بعد تمثيله لبنان لدى الأمانة العامة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "الاونيسكو" ومساعدته في الاعداد لانعقاد الجمعية العمومية لهذه المنظمة العالمية في بيروت عام ١٩٤٨.

تعاقب في مكتبه المحامون معاونون والمتمرنون فكان بينهم المرحوم الأستاذ انطوان نصرالله

والأساتذة فؤاد عموري، وشفيق الراعي وفؤاد عطا الله وحسام الحلو وانطوان الياس الحلو وتريز عون وسامير ضومط، ومنذ توليه رئاسة المجلس الدستوري وبعد تركه المجلس، أصبح المكتب في عهدة ابنه الدكتور شبلي، الذي يتولى أيضاً التدريس في معهد الحقوق التابع لكلية القديس يوسف وفي كليات الحقوق في الولايات المتحدة وأوروبا.

اشتمل عمله في المحاماة على قبول التوكيل في دعاوى مهمة، كان موضوع عدد منها الدفاع في خلافات ارثية كبرى أو في قضايا ذات شأن متصلة بأوقاف أبرشية بيروت المارونية، الذي كان وكيلاً لها في آخر عهد المطران اغناطيوس مبارك، وطوال عهد المطران اغناطيوس زيادة. وكان في عداد هذه النزاعات المهمة التي كان لها قيمة مادية كبيرة وشأن قانوني متنوع، دعاوى تركة المرحوم ماريوس جد، وتركة المرحومة زاهية فريفر، وتركة المرحوم الدكتور نجيب فياض، وتركة المرحوم حبيب سحاب، وتركة المرحومة ايزابيل تيان.

وتبلغ اللوائح والدراسات المقدمة في هذه الدعاوى الآلاف من الصفحات، وهي مبوبة تويبياً تفصيلاً على نحو جيد وارد للمرة الاولى في تاريخ تنظيم اللوائح منذ انصرام الأسلوب المخطوط لوكلاء الدعاوى المعمول به أيام العثمانيين.

استحدثت أسباباً مبتكرة لانشاء حقوق عقارية سجلها لمصلحة الأوقاف التابعة لمطرازية بيروت المارونية في الشياح وحرارة حريك، بشخص مطران بيروت للطائفة المارونية وتمثلت بنصف قيمة العقارات المهمة والواسعة العائدة الى هذه الأوقاف وعدت هذه الحقوق أموالاً ثابتة بدلاً من حقوق موسومة قبلاً بطابع الأموال المنقولة.

تأهل في ١٩٥٦/١٢/٢٧ بالأنسة نهاد جوزف دياب ورزقا أربعة أولاد هم منال وشبلي وجنان وريا. أقدم على انتقاد قانوني ودستوري للحكومة اللبنانية عندما تجاوزت في اشتراها مدى السلطة المعطاة لها من مجلس النواب في سن المراسيم الاشتراعية عام ١٩٨٣، وكتب تعليقات متعددة في الموضوع، وفي عدادها دراسة مستفيضة حملت مجلس النواب في عام ١٩٨٥ على الغاء أو تعديل نحو خمسين مرسوماً اشتراعيًا من أصل مجموع المراسيم المنشورة في عام ١٩٨٣. ونشرت هذه الدراسات جميعها في حينه.

## الوزير

دعي الى الاشتراك في وزارة اكسترا برلمانية عام ١٩٦٥ فعهد اليه في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فأضاف الى أبواب الضمان الاجتماعي باب التعويضات العائلية، كما انه أعد مشروع قانون وافق مجلس النواب على نصه، أتاح للمرة الاولى الاستملاك لأسباب اقتصادية واجتماعية، في حين أن الاستملاك كان حتى ذلك الحين مقصوراً فقط على أسباب متصلة بشق الطرق والأشغال العامة وهو ما كان يشار اليه بعبارة "الاستملاك لأجل منفعة عامة"، فأدخل في مجال الاستملاك للمرة الاولى مفهوم المنفعة الاجتماعية الجديد بموجب قانون صادر في ١٩٦٥/١٢/٨، وهو الذي أجاز استملاك العقارات اللازمة لتحقيق غايات القانون الاجتماعية، وبيعها بالتراضي عند الاقتضاء، كما أجاز بيع أملاك الدولة الخاصة بالتراضي شرط أن تستعمل لبناء المساكن الاجتماعية الشعبية.

وأثناء توليه الوزارة وقف معارضاً الصيغة التي اعتمدها كل من مجلس النواب والحكومة في طريقة تطبيق قانون تطهير الادارة والقضاء، وأصر على أن يكون لكل من يتناوله الاصلاح اطلاق مسبق على المؤاخذات المنسوبة اليه وأن يعطى الحق في الردّ وفي الدفاع عن نفسه، وأوقف مشاركته في الحكومة الى أن وافق مجلس الوزراء على مبدأ احترام حق الدفاع.

في أوائل صيف عام ١٩٧٠، وبعد ثبوت عزوف فؤاد شهاب عن اعادة ترشيحه لرئاسة الجمهورية، اقترحه كمال جنبلاط في آخر اجتماع مشترك للأحزاب السياسية اللبنانية، مرشحاً يجمع عليه لرئاسة الجمهورية.

## النقيب

انتخب عام ١٩٧٢ نقيباً للمحامين فأدخل الى نظام النقابة الداخلي تعديلات عدة، منها وجوب تأمين غرفة مستقلة للمترجج اثباتاً للممارسة الفعلية وحماية لمفهوم سر المهنة في العمل، كما يقتضيه قانون النقابة.

وأنشأ للمرة الاولى في حياة النقابة مناظرة بين المترججين في حضور رئيس مجلس النواب المحامي

أنداك ووزراء من المحامين وذلك تعزيزاً للصلة بين أفراد عشيرة المحاماة الشاملة، وتمكيناً لابرار أصحاب الكفاية بين المتدرجين وتسهيلاً لمؤازرة العصاميين منهم واستحداث صدارة لهم بين زملائهم. وفي عهده وللمرة الأولى في تاريخ نقابة بيروت التزم أولياء المكاتب الذين يستعينون بمتدرجين أن يؤديوا للمتدرج بموجب قرار نقابي تعويضاً شهرياً تحدد على أساس اقتصادي مناسب، وقد جرى العمل بهذا القرار طوال وجود النقيب على رأس النقابة.

في عام ١٩٧٤، خلال اجتماع المحامين العرب في دورتهم الموسمية في بغداد، اختير لتأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان رئيساً لها.

أسس فور رجوعه الى بيروت المنظمة العربية لحقوق الانسان في لبنان بالتعاون مع الرئيس المغربي الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، الذي كان آنذاك أميناً عاماً مساعداً وموجهاً لاتحاد المحامين العرب. الا أن الأحداث الفاجعة في لبنان التي حصلت بعد عام ١٩٧٤ أدت الى تصدع المنظمة والى تفرقها وتفرعها الى هيئات مستقلة في العالم العربي.

لم يكن لنقابة المحامين في قصر العدل في بيروت جناح كاف يتسع لها ولمكاتبها بعدما احتفظت الدولة بما يقارب نصف الجناح وأبقت هذا النصف بكامل تصرفها، فقام بسعي حثيث دفع الحكومة الى تخلية الأمكنة المخصصة لدوائر الاجراء وللتنفيذ وتسليمها الى نقابة المحامين، بحيث أصبحت النقابة صاحبة التصرف وحدها بطابق لا يشاركها فيه أحد وحمل هذا الطابق الكامل منذ عام ١٩٧٣ اسم "دار نقابة المحامين"، في انتظار اقامة صرح مستقل بالمحامين.

عندما قررت الأمانة العامة لاتحاد المحامين الدولي عقد اجتماع عام لها في اسرائيل عام ١٩٧٣، وجه نقيب محامي بيروت فوراً مذكرة قانونية مطولة الى الأمين العام لهذا الاتحاد أبدى فيه استغراب أهل الحق في العالم لصدور قرار من الاتحاد يتنافى مع رسالة المحاماة المبنية في جوهرها على مقاومة السطو ونبد القسر والتشريد في الخاص والعام .

وكان نقيب بيروت هو وحده بين رؤساء النقابات العربية الذي أتخذ هذا الموقف المسند الى شروحات هادئة مسهبة أعلن عندها الأمين العام لاتحاد المحامين من بروكسل تجاوبه مع الاحتجاج اللبناني، الأمر الذي أدى الى الغاء ذلك الاجتماع المقرر انعقاده في اسرائيل . و انضم جميع نقباء العرب الى خطوة نقيب بيروت، فنقلوا رسائل تأييد كان أشدها تألقاً كتاب نقيب اليمن يومذاك.

#### رئيس المجلس الدستوري

على إثر انشاء المجلس الدستوري بموجب المادة ١٩ من الدستور اللبناني، انتخبه البرلمان عضواً في هذا المجلس في تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ بأكثرية لاقتة، ثم انتخبه أعضاء هذا المجلس أول رئيس له في تاريخ ١٩٩٤/٧/٣٠.

وللمرة الاولى في تاريخ المؤسسات العامة في لبنان، أقدم جميع أعضاء المجلس الدستوري، بناء على اقتراح الرئيس، على الاعلان عن ممتلكاتهم بموجب تصريح خطي طوعي، وأدعوه رئاسة ديوان المجلس.

وكان قد حث منذ الثمانينات على تطبيق شرعة الشفافية في الحياة العامة اللبنانية ودعا جميع القائمين بخدمة عامة الى الكشف عن الذمة في مقالات نشرها بالعربية والفرنسية في الثمانينات وذلك قبل أكثر من خمسة عشر عاماً من صدور قانون الاثراء غير المشروع أواخر عام ١٩٩٩.

وفي أوائل شهر نيسان ١٩٩٧ استقال من رئاسة المجلس الدستوري لأسباب لم يوضحها، أثارت اهتماماً قضائياً وسياسياً واعلامياً غير مسبوق، ولم يفصح عن الدافع الى هذه الاستقالة، عدا في اشارة وجيزة في مقابلة تلفزيونية بعد مرور نحو سنتين عليها، فذكر في الحديث المقتضب شعوره بأن المجلس الدستوري أنشئ في لبنان قبل أوانه، وأن البلد لم يبلغ بعد في سيرته السياسية وفي تطوره الديموقراطي ما يتيح له اقتبال قضاء دستوري مستقل.

#### الإنسان

بقي في جميع المناصب والمهام التي دعي اليها غير مبال بالجاه وبالتكريم، فقد تمنع عندما كان وزيراً ورئيساً للمجلس الدستوري عن أن تحمل سيارته أي رقم رسمي، وكان قد اعتذر عن قبول الوسام الذي عرضه عليه الوزير حميد فرنجية، على أثر انجازه مؤتمر الأونيسكو المنعقد في بيروت عام ١٩٤٨، وأبدى اعتذاراً مماثلاً في عهد الرئيس سليمان فرنجية عندما عرضت عليه أرفع الأوسمة

في مناسبة الحفل المقام بناء على تدبيره تكريماً لكبار المحامين في لبنان.  
كان صديقاً ومستشاراً قانونياً لكمال جنبلاط فكانت له المساهمة الكبرى في انشاء شركة سبلين للتزارة  
ووضع نظامها والسهر على تغليب التطلعات الاجتماعية فيها تلك التي كانت الهدف الأول لمنشئها  
الكبير وهو الذي كان يتوخى ارتفاعاً اقتصادياً وعمرانياً وسكنياً في منطقة تمس الحاجة الى تزويدها ما  
يساعد انصاف الفئات المحرومة فيها واستنهاضها في ممشاة التطور العلمي المتصاعد.  
كما عمل مستشاراً قانونياً أكثر من ثلاثين عاماً لمطرانية بيروت المارونية في ولاية المثلث الرحمة  
اغناطيوس زياده، وأتاح للمطرانية انضباطاً مشهوداً في جميع شؤونها القانونية وزاد في قدرتها  
الاقتصادية والرعاية عندما عمده المرحوم يوسف سحاب الى تخصيص مطرانية بيروت بتركته  
المرموقة وبتركة المرحومة شقيقته السيدة عفيفة، وكان أحد الأسباب المهمة لهذا التخصيص علاقة  
تاريخية قامت بين شاعر الأرز شبلي الملائم والمرحوم يوسف سحاب نشأت عندما استشهد شقيق  
يوسف سحاب في منطقة رأس النبع في بيروت في عقب فتنة طائفية محلية هوجاء في مطلع القرن  
العشرين وانبرى الملائم الى التنديد بالصاحب بالعدوان الأثيم، وهو الفضل الذي لم ينسه المرحوم  
يوسف سحاب أبداً وما برح يردده حتى وفاته.

وعلى جزء من الأرض العائدة الى تركة المرحوم يوسف سحاب في شارع سامي الصلح في بيروت  
أقيمت في ما بعد كنيسة القلب الأقدس المارونية بهمة المطران خليل أبي نادر.

أشرف لدى مطرانية بيروت المارونية على اعداد نظام لما دعي "بيت الكاهن"، وهي المؤسسة التي  
صار تشييدها في بلدة معاد (قضاء جبيل)، وأصبحت دارة فسيحة كبرى تامة الجهوز لاستقبال وازافة  
الأخبار والكهنة عند بلوغهم السن القانونية، وتم بناء هذا الصرح على نفقة المطران زياده وبمساهمة  
مالية استنهاضية مرموقة منه، وسنداً الى مرسوم كنسي مباشر استنبطه، وذلك في سياق تطبيق مبتكر  
لقانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، ارتكازاً الى دراسة واقترح صادرين عنه كوكيل  
المطرانية.

وجاء هذا الانجاز ضماناً لحرمة وكرامة الشطر الأخير من حياة الاكليركيين (أخباراً وكهنة) على  
اختلاف مراتبهم.

من آثاره المكتوبة " شبلي الملائم: مدرسة التلاقي الوطني"، وهو كتاب عن والده شاعر الأرز صدر  
عام ١٩٩٩ عن مؤسسة الرعيدي للطباعة والنشر، يقع في سبعمائة صفحة، بالازافة الى آلاف  
الصفحات من الدراسات واللوائح والاستشارات والمقالات والخطب الأدبية والقانونية، وعدد من  
المحاضرات المعطاة في لبنان ومصر وسوريا والعراق، وقد جمع جزء منها باللغتين العربية والفرنسية  
في كتاب صدر عن دار النهار عام ٢٠٠٥ بعنوان " مواقف " Positions  
كما أشرف على نشر تراث دأثر لعمه تامر الملائم بعنوان "مجموعة قصائد وأشعار" صدر في بيروت  
عام ٢٠٠٩، وقد أعد طبعة لديوان تامر مكتملاً تشتمل على الشروح والتعليقات الوافية لمفرداته  
ومعانيه العاصية .

وتامر الملائم هو الشاعر والقاضي القائل في التنديد بجور المتصرف واصا باشا وفساده:  
رتوا الفلوس على بلاط ضريحه وانا الكفيل لكم برد حياتيه.